14 أكتوبر
السبت 19 مايو 2007م - العدد(13761)

من أجل السلم الأهلي والوحدة الوطنية

في شهر فبراير الماضي من العام الجاري ٢٠٠٧ م كتبت في هذه الصحيفة مقالين عن الأبعاد الطائفية لحركة التمرد المذهبية التي فجرها المتمرد الصريع حسين بدر الدين الحوثي ويواصلها أتباعه من ضحايا التعبئة الطائفية في صعدة . وحرصت في تلك المقالتين على وضع التمرد في سياقه الموضوعي باعتباره عملاً خارجاً عن القانون والشرعية الدستورية ومعاديا للديمقراطية والوحدة الوطنية بكل ما ينطوي عليه ذلك التمرد من أفكارٍ وأهداف وتوجهات وشبهات.

الخطاب السلفي الطائفي المضاد ، ليس مؤهلاً لمواجهة الأبعاد الطائفية الخطيرة لفتنة صعدة ، ولا يخدم المصالح الوطنية والقومية لشعبنا اليمني والشعوب العربية، بل سيسهم في صب مزيد من الزيت على نار الفتنة وتوسيع نطاقها وإطالة أمدها

كما حرصت في الوقت نفسه على الربط بين التمرد المتجدد في صعدة منذ مطلع العام الجاري ٢٠٠٧ م ، وما يحظى به من تناولات إعلامية وسياسية خارجية مغرضة، وبين ما جرى ويجري من أحداث وتداعيات في الساحة العربية على تربة " الصحوة السلفية الدينية " للمنظومات الفقهية الطائفية المتناحرة التي صبغت حقبة طويلة من التاريخ الإسلامي بالدماء وأنهكتها بالجراح والانقسامات والصراعات.

تأسيساً على ذلك اكدت في تلك المقالتين أنه من حق بل ومن واجب الدولة إنهاء هذا التمرد بالوسائل القانونية والدستورية وبضمنها استخدام القوة ، باعتبار ما يجري في صعدة عملاً خارجاً عن الدستور والقانون .

في هذا السياق كتبت محذرا من أية مراهنة على استخدام المشاريع والجماعات والفرق والمدارس السلفية الطائفية لمواجهة التمرد الحاصل في صنعاء حتى وإن ارتدى ثوباً طائفياً ومذهبيا ، ، مشيراً الى أن الطائفية لا تصلح لمواجهة الطائفية، كما أن الخطاب السلفي الطائفي المضاد ، ليس مؤهلاً لمواجهة الأبعاد الطائفية الخطيرة لفتنة صعدة ، ولا يخدم المصالح الوطنية والقومية لشعبنا اليمني والشعوب العربية ، بل سيسهم في صب مزيد من الزيت على نار الفتنة وتوسيع نطاقها وإطالة أمدها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقه السياسي الطائفي الذي يستهدف إثارة وإحياء النعرات والثقافة الطائفية في العالم العربي والاسلامي ، يندرج ضمن مخططات ومشاريع التفتيت والتقسيم الجاري تنفيذها في الشرق الأوسط باتجاه إحياء دول ملوك الطوائف. ولا فرق هنا بين أن تتم عملية إحياء هذه الثقافة والنعرات الطائفية بواسطة التعليم الديني السلفي المذهبي المتعصب ، أو الإعلام الطائفي العدواني الصارخ، وبين أن تتم عن طريق خطاب سياسي وإعلامي ينطوي على التكفير والتحقير والتخوين، واستدعاء النزاعات القديمة من غياهب القرون الغابرة ، لمحاربة وتحقير الطوائف الاسلامية المختلفة .

والحال ان الساحة اليمنية شهدت مؤخراً موجة متصاعدة من الغضب والقلق إزاء تزايد خطر التطرف والغلو والإرهاب الذي ألحق بالبلاد أضراراً مدمرة. ولعل أهم ما يميّز الرفض الشعبي للإرهاب ، إجماع كافة قوى المجتمع على ضرورة تجفيف منابع الغلو والتطرف والتعبئة الخاطئة، ومحاصرة ثقافة التكفير والتشدد والإلغاء التي تفرز في نهاية المطاف إرهاباً قاتلاً بغطاء ديني زائف.

في هذا السياق يمكن القول إن جمعية علماء الدين في اليمن أسهمت بقسطها في إدانة الإرهاب والاغتيالات السياسية واستباحة دم المستأمنين المقيمين في بلادنا بدعوى حراسة الدين، حيث لم يخف علماء اليمن الأفاضل ـ في أكثر من مناسبة ـ قلقهم إزاء مخاطر الغلو والتطرف على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد ، وهو ما يفسر دعوتهم الصادقة في مناسبات سابقة إلى توحيد مناهج العلوم الشرعية حرصاً على وحدة وتماسك المتجمع، وحماية الجيل الفتي والأجيال القادمة من الآثار المدمرة التي تتركها الأفكار المتطرفة في عقول ونفوس بعض المتأثرين بها من الشباب.

قال علماء اليمن كلمتهم الفاصلة ، بكل شجاعة ومسؤولية، وجسدوا بهذا الموقف التاريخي إخلاصهم لدينهم ومجتمعهم ، ورفضهم كل أشكال التعبئة الخاطئة للشباب، بما فيها تلك التي تختفي خلف واجهة تدريس العلوم الدينية من خلال مدارس ومراكز ومعاهد خارجة عن النظام التعليمي العام والجامعي، وممولّة من جهات غير معروفة، وترمي إلى تحقيق أهداف وغايات لا تتفق مع احتياجات مجتمعنا للتنمية والديمقراطية والتسامح والوحدة .

لا ريب في أنّ تعليم العلوم الشرعية واجب على الدولة المسلمة التي تقع على عاتقها وحدها

أحمد الحبيشي

الطائفية لا تتجزأ .. ولا فرق بين أن تتم عملية إحياء وإثارة الصراعات والنعرات الطائفية بواسطة التعليم الديني السلفي المذهبي المتعصب، أوعن طريق خطاب دعوي ينطوي على التكفير والتحقير والتخوين، واستدعاء النزاعات القديمة من غياهب القرون الغابرة لمحاربة وتحقير الطوائف والمذاهب والفرق الاسلامية المخالفة

مسؤولية تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم ، وصياغة المناهج التعليمية اللازمة لبناء الأجيال الجديدة وإعدادها للنهوض بمسؤوليات المستقبل.. ولئن كانت السياسة العامة للدولة وقوانينها النافذة تفسح المجال لمشاركة المجتمع – من خلال القطاع الخاص – في بناء وامتلاك وإدارة المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية في إطار استراتيجية وطنية شاملة للتنمية، فقد سمحت الدولة للقطاع الخاص بالمشاركة في تحقيق أهداف السياسة التعليمية الوطنية من خلال الاستثمارات الخاصة في قطاع التعليم الأساسي والثانوي والجامعي ، على أساس الالتزام بالقوانين النافذة والمناهج التعليمية الوطنية المعتمدة رسمياً.

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة – كالفطر – معاهد ومدارس ومراكز تقوم باستقطاب آلاف الدارسين الذين يتلقون (علوماً شرعية) وفق مناهج خارجة عن الإستراتيجية الوطنية للتعليم، وغير خاضعة لقوانين الدولة التي تنظم قواعد وإدارة المدارس والمعاهد الخاصة،

الفقه السياسي الطائفي الذي يستهدف إثارة وإحياء النعرات والثقافة الطائفية في العالم العربي والإسلامي ، يندرج ضمن مخططات ومشاريع التفتيت والتقسيم الجاري تنفيذها في الشرق الأوسط باتجاه إحياء دول ملوك الطوائف

وشروط القبول والامتحانات فيها، والشهادات التي تصدرها وفقاً لمناهج التعليم العام والجامعي، وبما يحقق أهداف السياسة التعليمية العامة للدولة.

الثابت أنّ هذه المدارس والمعاهد تعتمد في تدريس طلابها على مناهج وافدة ومتناقضة ومتناحرة ، وتسعى إلى تشكيل وعي وسلوك ونمط حياة الداسين فيها بروح التشدد والتعصب وكراهية الآخرين والتميز والدروشّة والانعزال داخل المجتمع.. بل أنّ بعضها يحرض علناً ضد الديمقراطية ويجاهر بتكفيرها ويصف المجتمع بالجاهلية، وما يترتب على كل ذلك من مخاطر تهدد الأسس الدستورية للنظام السياسي، وتلحق الضرر بوحدة المجتمع وتماسكه.

ومن نافل القول إنّ توحيد مناهج العلوم الشرعية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، يجب أن يتزامن مع تصحيح الأوضاع الخارجة على القانون لهذه المدارس والمعاهد، وإخضاع مصادر وطرق تمويلها للقوانين المنظمة للاستثمارات الخاصة، والعمل الخيري، والتصدي بحزم لكل ما من شأنه تحويل هذه المدارس والمعاهد (الدينية) إلى بؤر لاختراق السيادة الوطنية ، وتزييف عقول الناشئة ، وتغذية منابع التطرف والإرهاب ، وإثارة الفتن المذهبية والتحريض ضد الديمقراطية والنظام السياسي التعددي وإشاعة روح السلبية والانعزال داخل المجتمع!!

ولئن كانت مخاطر التطرف والارهاب تهدد السيادة الوطنية واقتصاد البلاد ومصالح المجتمع ، فإن من شأن التهاون معهما وتجاهل الأبعاد الخطيرة للمراجع الفكرية للمتطرفين والارهابيين وما يرتبط بها من وسائل وأهداف ، أن يدمّر السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ، ويمهد الطريق لقلب نظام الحكم والقضاء على الديمقراطية التعددية ، وفرض حكم شمولي استبدادي متخلف على غرار العديد من نماذج الدولة الدينية الشمولية التي أبتلي بها العالم العربي والاسلامي في التاريخ القديم والحديث .

وعليه يخطئ من يعتقد بأنه سيكون بمأمن من خطر الإرهاب الذي سيحرق الأخضر واليابس في حال تمكنه من الحصول على ملاذ آمن في بلادنا ، الأمر الذي يتطلب اصطفافاً وطنياً عريضاً ضد الإرهاب الملتبس بالدين ، تشارك فيه كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفاعليات الفكرية والدينية والاقتصادية والثقافية بشكل منسق ومتكامل .

نقلاً عن / صحيفة (26 سبتمبر)

الليبرالية الجديدة تمتد شمالا

كمال غبريال
kamghobrial@yahoo.com

نستطيع أن نضع الليبرالية الجديدة في مقابل ما يمكن أن نطلق عليه الليبرالية المثالية، التي نقصد بها اعتناق مجموعة المبادئ والمقولات الليبرالية، ومحاولة تطبيقها كما هي، في كل الأوضاع وعلى كل الأمور، باعتبار أي محاولة للفحص والتمحيص، ومن ثم التفريق بين رأي وآخر، أو بين حالة واقعية وأخرى، هو نهج معاد لليبرالية، ويتم ذلك على حساب غض النظر عن النتائج العملية التي ستتحقق على أرض الواقع نتيجة لذلك التطبيق، فيما مفهوم الليبرالية الجديدة كما نراها يشمل اعتناق ذات المبادئ الليبرالية، مع دراسة الواقع محل التطبيق، واتخاذ ما يلزم من مواقف، بما يكفل تطوير الحالة محل البحث، والسعي لتوافقها مع الليبرالية، فالليبرالية الجديدة إذن ليبرالية عملية، وهي ليبرالية فاحصة دارسة، وليست ليبرالية عمياء، تتعبد للمقولات النظرية، كما لو كانت أيديولوجيا أو عقيدة جامدة.

يحمل دخول نيكولا ساركوزي متوجاً إلى قصر الإليزيه في منتصف مايو الجاري أبعاداً تتجاوز حدود فرنسا، رغم أن الرجل كان وزيراً للداخلية، ومعظم ما يدور من جدل حوله يتعلق بسياساته الداخلية، وبالتحديد فيما يتعلق بقضايا الهجرة والمهاجرين، ومع أنه محسوب على اليمين المحافظ، إلا أنه بالطبع ينطلق من أرضية ليبرالية، لكنها ليبرالية تختلف كما نتوقع عن النمط الليبرالي الذي كان سائداً قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، ذلك النمط الذي تميز بأنه كان انفتاحاً محضاً على العالم، على البشر باختلاف أجناسهم، وعلى الأفكار بكل تنوعاتها وتعارضاتها، هي الليبرالية المعتبرة ساحة تتسع لكل ما في الكون، ولا تنتهج أي تصنيف أو فرز، لكل ما يدخل إلى ساحتها أو يخرج منها.

فبفضل هذا النهج تحولت أوروبا وأمريكا إلى مرتع لكل جماعات التطرف والإرهاب الأصولي، وتحولت مدنها وعواصمها إلى أوكار يتناسل ويتوالد فيها شياطين الإرهاب، وتخرج منها لتصيب بلدغاتها موطنها الأصلي في الشرق الأوسط، وكلما استغاثت حكومات تلك الدول من هول ما يطفح على بلادها من أوروبا مركز النور والاستنارة، سمع السادة الليبراليون الشماليون صيحات الاستغاثة وكأنها زئير القهر والاستبداد الشرقي العتيد، يريد أن يطال الثوار الذين فروا إلى بلاد الحرية والأحرار يحتمون بها، فكانت لندن (ومازالت) عاصمة جماعة الإخوان المسلمين، التي هي مرحلة التعليم الأساسي لكل جماعات الذبح والتفجير والتكفير، وكانت فرنسا الرحم الذي احتضن آية الله الخميني، وامتد فيها نشاطه وتعاظم، ومنها خرجت تعليماته ومواعظه وتوجيهاته، حتى كان له ما أراد، وكان للشعب الإيراني والعالم ما قدر له، والليبرالية الأوروبية سعيدة بنفسها، وبالتزامها الحرفي بمقولاتها، رغم سقوط الشعب الإيراني بين فكي تنين الكراهية الأسطوري، وامتداد أصابع ثورته الإسلامية لتعبث في أحشاء جيرانها، في العراق ولبنان وفلسطين والبقية تأتي.

لا يتسع المجال هنا لاستعراض كل ما يسرح ويمرح في ربوع أوروبا من منظمات القتل والكراهية، حتى استيقظت أخيراً على دوي الانفجارات في نيويورك ولندن ومدريد، وعلى ما اكتووا بناره في مستنقعات الشرق في أفغانستان والعراق، وها هي لبنان توشك على السقوط، هكذا استحالت الليبرالية المثالية إلى ملجأ ومفرخة للفاشية الأصولية والإرهاب، وقد تم هذا تحت مظلة أن الليبرالية تتسع لجميع الأفكار، ولا تحجر على أي رأي، طالما لم يرتكب صاحبه ما يعاقب عليه القانون، ويعني هذا عملياً أن نترك الدعوات الفاشية تستشري، والتنظيمات الإرهابية تتشكل، ومصادر تمويلها تصبح شبكة عنكبوتية هائلة، ثم حين تحدث تفجيرات نبدأ في البحث عن الفاعلين، وإن وجدناهم نبدأ في جمع الأدلة الدامغة، وأثناء ذلك تكون تفجيرات وممارسات إجرامية أخرى قد حدثت هنا وهناك، ويكون الإرهاب قد صار تسونامي يكتسح كل ما أمامه، وكل ما أنجزته الحضارة الإنسانية في آلاف السنين، بفضل الرعاية المثالية للسادة الليبراليين الأنقياء الأتقياء، الذين بفضلهم تحولت منظمات حقوق الإنسان إلى منظمات نصرة الإرهابيين والذود عنهم، وتفرغت تقارير تلك المنظمات لإدانة الحكومات التي تقف موقفاً حاسماً لاستئصال شأفة الإرهاب من أراضيها، ليخلص المواطن البسيط المعرض لعصف الإرهاب من هذا، بأن ملجأه وحاميه هو تلك النظم السلطوية الشمولية، وبأن الليبرالية آخر ما يصلح لبلاده.

الليبرالية المثالية (ابنة أوروبا الحرة المعقمة من كل الموبقات) في عصر العولمة وتداخل الشعوب والثقافات، صارت أشبه بكيان رخو، بلا قشرة تحميه من الفيروسات والهوام التي تهاجمه، ما يتيح أيضاً لتلك الكائنات أن تتسلل إلى داخله، تقتات على مكوناته وأحشائه، فتنمو ويشتد عودها، حتى تفجره من الداخل، وتنطلق منه لتعيث فساداً في سائر أنحاء الأرض.

وهنا وبالتحديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م ظهر الليبراليون العرب الجدد، يدعون لليبرالية قادرة على شق طريقها في بوادي الشرق ومستنقعاته وظلماته، تساندها ليبرالية جديدة في أوروبا وأمريكا وسائر العالم الحر، وها هو ساركوزي في أولى تصريحاته بعد إعلان فوزه برئاسة الجمهورية، يمد يده ويد فرنسا إلى أوروبا وأمريكا، ويلتفت جنوبا ليناشد دول حوض المتوسط (وجلها عربية) لتشكيل كيان يؤدي دور همزة الوصل بين أوروبا وأفريقيا، ويعد بمساندة أفريقيا في قضية التنمية، لتستطيع المحافظة على أبنائها، فلا يضطرون إلى الهجرة هرباً من البؤس والفاقة، رؤاه إذن ليست معادية لذوات المهاجرين، لكنها ضد ما تشكله الهجرة العشوائية من تهديد لكيان فرنسا العلماني، فالهجرة العشوائية هي النواة التي ينبت منها الإرهاب ومعاداة العالم والحضارة، فالأمر في فكر ساركوزي ومن هم على النهج ذاته ليس أمر تفرقة عنصرية، سواء كان أساسها الجنس أو الثقافة أو العقيدة، وإلا ما كانت الدعوة لشعوب البحر المتوسط للالتحاق بأوروبا، إنما هو موقف في مواجهة العشوائية وما تحمله من إمكانيات لاحتضان السخط وكراهية العالم والنقمة على الحضارة.

هي إذن الليبرالية، ليست الليبرالية المثالية مغمضة العيون، لكنها الليبرالية العملية، ليبرالية الممارسة على أرض الواقع بكل تناقضاته، تتفاعل معها بحثاً عن طريق النجاة، وعن الفاعلية في إيقاظ الشعوب من سباتها، والأخذ بيدها خطوة خطوة، ومساعدتها بكل الطرق المتاحة على تحطيم أغلالها، وليس تسليمها فريسة سهلة مخدرة ومكبلة لوحش الإرهاب، عبر تطبيق حرفي أعمى لآليات الديموقراطية التي لا تتوفر أدنى مقوماتها، كما حدث في الجزائر في التسعينات، وكما حدث أخيراً في فلسطين، ليضطر العالم الحر أمام بؤس النتائج المتحققة إلى أن يتناقض مع ذاته، ويعود ليقاطع ويحاصر الحكومة الفلسطينية التي تمخضت عنها الانتخابات، التي كان الغرب ذاته هو المحرض عليها.

نتوقع لفرنسا في ظل الليبرالية الجديدة أن تكون قوة أساسية وفاعلة في مقاومة الإرهاب، وأن تكون أكثر جدية في السعي لإعادة ترتيب منطقة الشرق الكبير لتهيأته لقبول الحداثة، وأن تكون عوناً (كما قال ساركوزي في أولى تصريحاته) للقوى التي تسعى لنشر الحداثة ومقاومة الإرهاب، وأن تتخلص فرنسا إلى الأبد من عقدة التميز والتفرد الديجولية، والتي تبدو خلفها عقدة إحساس بالدونية أمام العملاق الأمريكي، والتي نهج على نهجها جاك شيراك، وهو النهج الذي كان خصماً من مصداقية الشعب الفرنسي العظيم، ومن فاعليته في أداء الدور التنويري المنتظر منه، والكف عن مهادنة ومنافقة تيارات الغوغائية والجمود الشرقي، تسولاً لتأييد يرتد بالوبال على كل من شعوب الشرق والغرب.

نتوقع لفرنسا أيضاً المزيد من الفاعلية والريادة في قيادة أوروبا لتطير نفسها مما تسلل إليها من منظمات وخلايا إرهابية، لتكون قادرة بعد ذلك على متابعتها حتى آخر وكر لها على سطح الكرة الأرضية.

فرنسا التي بدأت منها أنوار الليبرالية الأولى، وخرجت منها شعلة الحرية إلى جميع أنحاء العالم، أمامها الآن رسالة إيصال الليبرالية إلى أبعد ما تستطيع من عالمنا، الذي صار الآن قرية واحدة، ولكي يتحقق لها هذا لا يكفي نشر الثقافة وفكر التنوير، فلابد وأن يرافقه المساهمة الإيجابية والعلمية في تنمية مناطق التخلف في العالم، وهو ما لن يتحقق إلا بمساعدة الشعوب على تحطيم أغلالها، وعلى هدم الأبنية العتيقة والأسوار العالية، والتي يقف بقاؤها سداً في وجه رياح التغيير والتحديث.

الجزائر الجارة لفرنسا تنتظر يد العون الفرنسية لاستئصال ذيول القاعدة التي بدأت تعبث بأمنها، مهددة تونس والمغرب وأيضاً، ولبنان تنتظر وقفة قادرة على إقالته من عثرته، وتخليصه من أنياب حزب الله وإيران المغروسة في رقبته، ينتظر الشرق الكبير فرنسا جديدة وجادة وفاعلة!!

كاتب مصري

ماذا تريد مؤسسات (المجتمع المدني) الأمريكية !؟

د. أحمد عبد الملك

ذكرت تقارير صحافية أن مؤسسة أميركية قامت بوضع أخطر تقرير للإدارة الأميركية للتعامل مع العالم الإسلامي. وحسب جريدة مصرية فإن مؤسسة أميركية –كانت قد أنشئت عام ١٩٤٨ م ويعمل فيها حالياً أكثر من ألف شخص وتساهم في تمويلها مؤسسات كبرى من بينها وزارة الدفاع الأميركية– قد كلفتها وزارة الدفاع الأميركية بإجراء عدة دراسات عدة عن الصين والشرق الأوسط ومناطق عديدة من العالم.

التقرير الجديد استغرق ٣ سنوات وهو يقدم للإدارة الأميركية وسائل التعامل مع العالم الإسلامي؛ انطلاقاً من تبديل الآلية العسكرية –التي اتبعتها الولايات المتحدة في مناطق عدة من العالم الإسلامي وأثبتت فشلها– بآلية أخرى هي الثقافة! خصوصاً بعد أن ثبت عدم فعالية قناة "الحرة" وإذاعة "سوا" الأميركيتين الموجهتين إلى العالم الإسلامي.

ومع ازدياد حركة التطرف في مناطق عدة من العالم الإسلامي، وتعرّض المصالح الأميركية للخطر؛ بل وتغلغل التيارات المتطرفة إلى أروقة القرار السياسي في العديد من المناطق؛ وبهوت صوت الإسلاميين المعتدلين، بل وحتى صوت الليبراليين العرب، ووصل الأمر إلى قتل ونفي العديد من الشخصيات المعتدلة أو التي تعترف بحق الآخر في الوجود؛ مع ازدياد النقمة واليأس من السياسات الأميركية في الشرق الأوسط؛ يأتي التقرير الجديد ليرسم ملامح التعامل مع المنطقة الإسلامية من منظور جديد!

ويبدو أن التقرير يركز أساساً على اجتثاث شأفة المتطرفين؛ وذلك موضوع شائك تعاني منه الدول أساساً! ويقترح التقرير – لتحقيق ذلك– دعم وتكوين شبكات إسلامية متحررة للإسلاميين المعتدلين وإيصال رسائلهم إلى العالم وحمايتهم من الأنظمة التي قد تضغط عليهم أو تضطهدهم؛ بل يقترح التقرير تمويلهم مالياً أيضا!؟

ويرى التقرير أن بناء الشبكات الإسلامية المعتدلة يعتمد أساساً على ثلاثة مستويات:

١– مساندة الشبكات الموجودة ودعمها.

٢– تحديد الشبكات الممكنة ومساعدتها على الاستمرار والنمو.

٣– تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء هذه الشبكات.

كما يقترح التقرير أن تكون هنالك هيئة في الولايات المتحدة لمتابعة تكوين الشبكات المقترحة ولتنفيذ برامجها في العالم الإسلامي.

كما يحدد التقرير الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تشكل البنى الأساسية لمثل الشبكات المقترحة؛ وهي:

١– الأكاديميات الإسلامية المثقفة والمتحررة.

٢– المثقفون الدينيون الشباب المعتدلون.

٣– نشطاء الجمعيات.

٤– جماعات المرأة المهتمة بحملات المساواة بين الرجل والمرأة.

٥– الكتاب والصحافيون المعتدلون.

وللوصول إلى تلك الشرائح المؤثرة؛ يضع التقرير أسلوب عمل التواصل بين هؤلاء وصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة. كما يتم تزويد هؤلاء بالأهداف العليا لتحقيق أهداف التقرير ومنها الديمقراطية؛ وتحديث التعليم، والإعلام، والمساواة في النوع (تحرير المرأة)، وتهيئة النشء للقبول بالأفكار الإسلامية "المعتدلة"، وإقامة ورش عمل وندوات ولقاءات فكرية. وكذلك التجهيز لمؤتمر دولي للحرية الثقافية؛ يكون مماثلاً للجنة الحرية الثقافية التابعة للكونجرس؛ وصولاً إلى إعلان جماعي لمحاربة التطرف الإسلامي.

لقد زاد الاهتمام الأميركي بالعالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر حكومياً وشعبياً. كما سمعنا عن رواح الكتب –التي تتناول الإسلام والقضايا والشخصيات الإسلامية– في الولايات المتحدة. بل وزادت المؤتمرات واللقاءات التي تبحث التسامح الديني واحترام الآخر وحوار الأديان. كما ظهرت في الأدبيات الصحافية كلمات جديدة مثل: التسامح مع الآخر؛ حوار الآخر، حوار الحضارات، التقارب القيمي، وغيرها من المصطلحات التي لم تكن تستخدم من قبل في الفضاء العربي. فإلى أين نحن نتجه؟ وإلى أين تتجه سياسات الولايات المتحدة؟

هنالك محاور محددة تفصل بيننا وبين الولايات المتحدة. وبرأينا المتواضع؛ لن يكتب للمحاولات الأميركية –التقرب إلى العالم الإسلامي– النجاح ما لم تحاول الولايات المتحدة تعديل سياساتها الخاصة بقضايا العالم الإسلامي، وأهمها القضية الفلسطينية وإنهاء احتلالها للعراق. والكف عن تهديد بعض الدول الإسلامية أو توزيع العالم بين محورين؛ أحدهما "خير" والآخر "شر"!؟ وإذا كان العالم الإسلامي (الضعيف) قد قدم كل التنازلات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ والولايات المتحدة تدرك جيداً أن الكيان الصهيوني هو الطرف المعتدي منذ نكبة ١٩٤٨ م وحتى اليوم؛ فإن قوافل الشهداء وفلسطينيي الشتات صور لا يمكن أن تتلاشى من الوجدان الإسلامي والعربي. وإذا كانت الولايات المتحدة جادة في تبديل نهجها الخاص بالتعامل مع قضايا العالم الإسلامي؛ فإن وضع المبادرة العربية موضع التنفيذ سيكون الطريق الأسهل والأول نحو علاقة جديدة بينها وبين المسلمين والعرب.

المحور الآخر من محاور الفصل أو التناقض بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي هو عدم جدية ومصداقية الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأطروحات الديمقرطية وقضايا التنمية البشرية في العالم الإسلامي! فالجيوش الأميركية على أهبة الاستعداد للتدخل في أي بلد قريب من المصالح الأميركية! لماذا تغض الولايات المتحدة النظر عما يدور في الصومال أو الحدود الهندية الباكستانية أو السودان؟ ولماذا لا تفتح الولايات المتحدة ملف حقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط؟؟! ولماذا يمارس "أصدقاء" الولايات المتحدة أبشع حالات الديكتاتورية؛ وهي تصم آذانها عن ذلك بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؟! لقد تدخلت في العراق وفي أفغانستان وفي حرب عام ١٩٦٧ م وقبلها ١٩٥٦ م وفي الحرب العالمية الثانية! فلماذا تساند دولاً تعادي الديمقراطية ويحكمها حكام ديكتاتوريون مثل صدام حسين، وهي لا تحرك ساكناً، بل توثق علاقاتها ومعوناتها المالية لتلك الدول؟ !.

مثل هذه الأسئلة لا تدور في ذهن المتطرفين الإسلاميين فحسب؛ بل يتداولها الليبراليون العرب والمسلمون الذين يأملون أن يكون الغد الأميركي خيراً من الأمس؛ وأن تحاول الولايات المتحدة تبديل الصورة النمطية التي رسمتها لنفسها لدى الشعوب الإسلامية!

وإذا كانت الولايات المتحدة –بكل عتادها العسكري وآلتها الاستخباراتية– لم تستطع ضبط إيقاع تحرير العراق؛ فكيف يمكنها أن تحكم العالم الإسلامي عبر الثقافة والإعلام؟! .

نحن نعتقد أن هنالك مبالغة في تصوير الأمور لدى المؤسسة المذكورة. صحيح يمكن أن يتخلق جيل جديد عبر التعليم الحديث؛ ويمكن أن تزداد المطالبات بالحرية والديمقراطية وتحرير المرأة؛ ولكن لا نعتقد بضمان قبول الولايات المتحدة أو وكلائها –في العالم الإسلامي– ضمن عملية التحديث. لأن أغلب الأنظمة في العالم الإسلامي تريد التقدم البطيء ولا تريد مواجهة أو التخاصم العلني مع التيارات الدينية، حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطرفة! سيكون هنالك حراك وحراك مضاد؛ ولكن ليس بالضرورة حسبما يراه التقرير المذكور!

كاتب وأكاديمي إماراتي

كل نجاح يتحقق بإجراء الانتخابات العامة الحرة والمباشرة تأكيد لحكم الشعب وصيانة لكل المكتسبات